بيان مشترك لـ GRN-MENA وTMK بشأن المنتدى العالمي للاجئين

تأسس المنتدى العالمي للاجئين (GRF) نتيجة لاعتماد الميثاق العالمي للاجئين (GCR) في عام 2018 من قبل الدول الأعضاء لتعزيز التعاون الدولي وتوفير إطار عمل مخطط لتقاسم المسؤولية بشكل أكثر إنصافا ويمكن التنبؤ به لدعم اللاجئين ووصولهم إلى حلول مستدامة. يسعى GCR إلى تخفيف الضغوط على البلدان المضيفة، وتعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم، وتوسيع نطاق الوصول إلى حلول البلدان الثالثة، ودعم الظروف في البلدان الأصلية للعودة بأمان وكرامة. عُقد المنتدى العالمي للاجئين الأول في عام 2019 لتقييم التقدم المحرز وتبادل الممارسات الجيدة في تنفيذ الميثاق العالمي للاجئين، وتم الإعلان عن أكثر من 1,700 تعهد منذ ذلك الحين، والمعلنة من قبل الدول والجهات الفاعلة من غير الدول[1].

على الرغم من إحراز تقدم في دعم اللاجئين وتنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، إلا أن العوائق لا تزال موجودة. لقد تجاوزت، أعداد اللاجئين المتزايدة باستمرار وحالات النزوح الطويلة، نطاق مدى توافر الحلول، ومع التآكل المستمر في تقاسم المسؤولية، لا تزال البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل المجاورة للبلدان الأصلية تستضيف حوالي 75٪ من اللاجئين، مما أدى إلى في استمرار عدم المساواة[2]. وتؤثر هذه الاتجاهات بشكل خاص على اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[3]، حيث يقيم ما يقرب من خُمس عدد اللاجئين في العالم[4]. تستضيف تركيا بمفردها 4 ملايين لاجئ، وهو أعلى رقم تستضيفه أي دولة على مستوى العالم، في حين يستضيف لبنان أكبر عدد من اللاجئين بالنسبة للفرد، حيث إن 1 من كل 4 أشخاص في لبنان هو لاجئ. على الرغم من التزام العديد من البلدان بدعم اللاجئين داخل حدودها من خلال توسيع نطاق الخدمات التعليمية والصحية، إلا أن أبعاد الهجرة القسرية في عدد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أدت إلى استنفاد قدرتها على الاستجابة لاحتياجات اللاجئين داخل حدودها وجعلت الالتزامات الموجودة غير كافية.

وفي هذا السياق، يدعو فرع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للشبكة العالمية التي يقودها اللاجئون (MENA GRN) ومجلس اللاجئين في تركيا (TMK) جميع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية المشاركة في منتدى GRF 2023 إلى اتخاذ الخطوات التالية لحماية حياة ورفاهية اللاجئين والمجتمعات المضيفة:

---

[1] https://www.unhcr.org/media/2023-global-compact-refugees-indicator-report

[2] https://www.unhcr.org/media/2023-global-compact-refugees-indicator-report

[3] لأغراض هذا البيان المشترك، تضم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الدول التالية: الجزائر، البحرين، مصر، إيران، العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان، الأراضي الفلسطينية المحتلة، قطر، المملكة العربية السعودية، سوريا، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، واليمن.

[4] ويشمل هذا الرقم 2.4 مليون لاجئ حسب تعريف مفوضية UNHCR، بالإضافة إلى 4 ملايين لاجئ في تركيا.
https://reporting.unhcr.org/operational/regions/middle-east-and-north-africa#:~:text=Executive%20summary,seekers%20and%20370%2C300%20stateless%20persons.

الوصول إلى الحلول المستدامة

- **توسيع حصص إعادة التوطين الحالية والمسارات البديلة الأخرى (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الرعاية الخاصة أو المجتمعية ولم شمل الأسرة) بشكل كبير.** وينبغي للدول القائمة على تنفيذ برامج إعادة توطين أن تفكر في زيادة حصصها، في حين ينبغي تقديم الدعم للدول التي ليس لديها مثل هذه البرامج في إنشاء مبادرات مماثلة لإعادة التوطين. يجب معالجة طلبات إعادة التوطين في الوقت المناسب لتمكين اللاجئين من التحكم في حياتهم حتى يتمكنوا من التخطيط لمستقبلهم.
- **يجب على الدول المضيفة أن تعمل على تطوير السبل لتوفير وضع قانوني طويل الأمد في بلدان اللجوء.** يجب ألا يُترك اللاجئون في أوضاع طويلة الأمد من النسيان القانوني، وحيثما كان ذلك مناسبا، يجب أن تسعى التدابير إلى تجاوز الأطر القانونية الحالية حتى يتمكن اللاجئون وطالبو اللجوء من الوصول إلى حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكاملة ضمن إطار أوسع من التكامل المحلي.
- **يجب على مؤسسات الدولة في المنطقة، التي تنفذ عمليات تحديد وضع اللاجئ ضمن الأطر القانونية الوطنية، أن تتصرف وفقًا لمعلومات محدثة حول بلدان المنشأ عند اتخاذ قرار بشأن طلبات اللجوء و/أو منح وضع اللاجئ.** وتعتبر هذه الجهود حاسمة لدعم مبدأ *عدم الإعادة القسرية* وحماية اللاجئين من العودة غير الطوعية.
- **على المستوى الدولي، تتعارض التشريعات الوطنية التي تسعى إلى تجريم حق الشخص في طلب اللجوء مع أهداف تخفيف الضغوط المفروضة على البلدان المضيفة الرئيسية للاجئين وضمان تقاسم المسؤولية الدولية للاجئين.** أيضا على المستوى الدولي، يجب على الجهات الحكومية مراجعة أطر اللجوء الوطنية الحالية والتغييرات/التحديثات المقترحة في هذه الأطر لإسنادها إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- **يجب على جميع الجهات الفاعلة إشراك اللاجئين والمجتمعات المضيفة ومنظماتهم ومبادراتهم بشكل هادف في جهود بناء السلام والتكامل المحلي.** ينبغي على المجتمع الدولي أن يعترف ويدعم الجهود الحالية التي تبذلها الوكالات الحكومية في البلدان الرئيسية المستضيفة للاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدمج اللاجئين في استجاباتها للاجئين وخطط التنمية الوطنية؛ وينبغي أيضاً أن يكمل جهود اللاجئين والمجتمع المدني المحلي/الوطني لدعم إيجاد حلول سياسية طويلة الأجل من شأنها تمكين العودة الآمنة والكريمة للاجئين إلى بلدانهم الأصلية ودورهم في تعزيز التوافق الاجتماعي في البلدان المضيفة. ولا ينبغي، على وجه الخصوص، إغفال دور المنظمات النسائية التي تمثل المجتمعات اللاجئة والمضيفة على حد سواء.
- **يجب على جميع الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي دعم حقوق الإنسان الأساسية لجميع الأفراد والامتناع عن دعم السياسات والتدابير التي من شأنها توسيع نطاق الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.**

حماية اللاجئين

- **يجب على جميع الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي أن تتحمل المسؤولية الجماعية لضمان أن تكون العودة إلى بلدان المنشأ طوعية في أي وقت ويتم تنفيذها بطريقة آمنة وكريمة.** ولضمان أن تكون العودة طوعية، يجب على جميع الدول أن تلتزم باحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية عند القيام بعمليات الإعادة من بلدانها. ولتكملة هذه الالتزامات، ينبغي على الدول في المجتمع الدولي الأوسع أن تستثمر في تطوير حلول طويلة الأجل من شأنها تمكين العودة الطوعية للاجئين إلى بلدانهم الأصلية بأمان وكرامة، وفي التدابير التي تعالج الأسباب الجذرية للنزوح. مثل الاستثمارات التي تعمل على تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في بلدان المنشأ.
- **ينبغي على الدول المضيفة أن تعمل على تطوير المسارات نحو الحلول طويلة الأمد في بلدان اللجوء على وجه السرعة.** لا ينبغي ترك اللاجئين في حالات طويلة الأمد من عدم اليقين القانوني، وينبغي، حيثما كان ذلك مناسباً، اتخاذ تدابير لتجاوز الأطر القانونية القائمة حتى يتمكن اللاجئون وطالبو اللجوء من الحصول على حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكاملة في إطار التكامل المحلي الأوسع و خطط التنمية الوطنية

الوصول إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

- **يجب على المجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها الدول لإدماج اللاجئين في نظم وأطر التنمية الوطنية.** ويشمل ذلك توجيه الاستثمارات نحو ضمان إدراج اللاجئين في النظم الإحصائية والاستبيانات الوطنية، وكذلك في خطط التنمية الوطنية.
- **يجب على الجهات الحكومية والمجتمع الدولي الأوسع مراجعة القيود الحالية المفروضة على التنقل المحلي والدولي والتي تعيق اعتماد اللاجئين على أنفسهم.** إن القيود المفروضة على السفر المحلي والدولي والتي تعيق تنقل اللاجئين تتعارض مع أهداف GCR في تعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم، وإزالة و/أو تخفيف هذه القيود ستمكن اللاجئين من الوصول إلى مجموعة واسعة من فرص العمل التي تسمح لهم ليصبحوا مكتفين ذاتيا.
- **لا يجوز استبعاد اللاجئين من الحصول على الحقوق والخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم والصحة.** ويجب على المجتمع الدولي أن يوجه الاستثمارات إلى الدول التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين حتى تتمكن من تعزيز أنظمة الصحة والتعليم الوطنية القائمة، في حين يجب على الدول ضمان الوصول إلى حق التسجيل والوضع القانوني للاجئين وطالبي اللجوء.
- **يجب إشراك اللاجئين وأخذهم في الحسبان في الاستجابات الوطنية للكوارث وحالات الطوارئ.** وبالنظر إلى أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية الموجودة مسبقاً والتي يعاني منها اللاجئون في المنطقة بالفعل، يجب على الدول التأكد من أن خطط العمل الطارئة تشمل اللاجئين في تخطيط الاستجابة، كما هو الحال في تخصيص السكن المؤقت.

- **يجب على المجتمع الدولي أن يستهدف الاستثمارات في تطوير وصيانة البنية التحتية والخدمات التي تضمن الإدماج الكامل لجميع الفئات**، بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وغيرهم من الأشخاص المتنوعين جنسياً، وغيرهم من المستضعفين و/أو الفئات المهمشة في المجتمعات المضيفة للاجئين.

تحدي التمييزوكراهية الأجانب ضد اللاجئين

- **يجب على جميع الجهات السياسية الفاعلة، بما في ذلك السياسيون والأحزاب من مختلف الأطياف السياسية، أن تتوقف فورا عن استخدام خطاب الكراهية ومناقشة موضوع اللاجئين والهجرة بطريقة إنسانية وكريمة.** ويجب الاعتراف باللاجئين كبشر مثلهم مثل غيرهم وذو أصحاب حقوق، وعدم استخدامهم كأداة لتعزيز مكانة الفاعل السياسي.
- **يجب أن تعمل الاستثمارات على زيادة تو افر الموارد للاجئين ومنظماتهم ومبادراتهم والتي سيستخدمونها في تشكيل الخطاب العام للتعريف عن أنفسهم.** ويمكن أن يشمل ذلك تعزيز الشراكات بين اللاجئين والجهات الفاعلة الإعلامية، وتوسيع دورهم في الحماية الرقمية (على سبيل المثال من خلال تعزيز إدماجهم في تشكيل وتطوير أنظمة إدارة محتوى الوسائط الاجتماعية)، واستهداف الاستثمارات التي تدعم مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين التي تسعى إلى التخفيف من المعلومات الخاطئة/المضللة حول اللاجئين في المنصات الرقمية.